الأمم المتحدة

A/77/123

الجمعية العامة

Distr.: General
29 June 2022
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة السابعة والسبعون

البنود 99 (ب) و (ك) و (ف) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

نزع السلاح النووي؛ متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛ تخفيض الخطر النووي

تقرير الأمين العام

موجز

يشير هذا التقرير السنوي إلى الجهود المبذولة لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويتضمن تجميعا للآراء المقدَّمة من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

* A/77/50.

250722 130722 22-10299 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – ملاحظات 3

ثالثا – المعلومات الواردة من الحكومات 7

كمبوديا 7

القرار 53/76 7

كوبا 7

المكسيك 9

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدم استجابة للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة 53/76 و 46/76 و 27/76.

2 - ففي الفقرة 3 من القرار 53/76، طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تحيط الأمين العام علما بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير تنفيذا لهذا القرار وتحقيقا لنزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يُطلع الجمعية العامة على تلك المعلومات في دورتها السابعة والسبعين.

3 - وفي الفقرة 22 من القرار 46/76، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

4 - وفي الفقرة 5 من القرار 27/76، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح على نحو تام مما من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع حرب نووية وأن يؤيد المبادرات التي يمكن أن تساهم في تنفيذها (انظر A/56/400، الفقرة 3)، وأن يواصل أيضا تشجيع الدول الأعضاء على النظر في عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار 2/55)، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

5 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022، دُعيت الدول الأعضاء إلى إبداء آرائها بشأن هذه المسألة. ويتضمن الفرع ثالثا أدناه الردود الواردة من الدول الأعضاء؛ وستُنشر أي ردود ترد بعد انقضاء الموعد النهائي على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament) باللغة التي تقدَّم بها فقط. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - ملاحظات

6 - اضطلعت الدول، منذ صدور التقرير السابق (A/76/117)، بجهود شتى لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويُخص بالذكر ما يلي:

(أ) عُقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له في قاعة الجمعية العامة في 8 أيلول/سبتمبر 2021. وأدلى ببيانين افتتاحيين رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية، فولكان بوزكير (تركيا)، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح نيابة عن الأمين العام. وألقى كلمة رئيسية كل من الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، روبرت فلويد؛ ومديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، فيفيان أوكيكي؛ وإحدى ناجيات كوكاثا من التجارب النووية، سو كولمان - هاسيلدينن، باسم الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، أستراليا (بيان مسجل مسبقا)؛ والعضوة السابقة في رابطة طلاب جزر مارشال، دانيتي لاكون (بيان مسجل مسبقا). وعقب الكلمات الرئيسية، عُقدت جلسة مناقشة عامة لإبراز أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل وضع حد لتجارب الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى بصفة قانونية ويمكن التحقق منها؛

(ب) عملاً بإعلان الجمعية العامة يوم 26 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية (القرار 32/68)، عُقد الاجتماع المخصص للاحتفال بهذا اليوم في 28 أيلول/سبتمبر 2021. وترأس الاجتماع عبد الله شهيد (ماليديف)، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية. واحتفل الأمين العام باليوم الدولي بتوجيه رسالة حذر فيها من مخاطر انعدام الثقة المتبادل وارتفاع مستويات المخاطر النووية، لكنه سلط الضوء على بوادر الأمل الناشئة مثل بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلى غرار السنوات السابقة، أسهم المجتمع المدني أيضا إسهاما هاما في الاحتفال باليوم الدولي والترويج له؛

(ج) عقدت هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية لعام 2022 في نيويورك في الفترة من 4 إلى 21 نيسان/أبريل عملا بمقرر الجمعية العامة 518/76، بعد توقف دام ثلاث سنوات. وخلال الدورة، التي ترأسها زوليسا مابهونغو (جنوب أفريقيا)، قررت الهيئة أن يُعتبر عام 2022 السنة الثانية من دورتها التي تستغرق ثلاث سنوات، وواصلت تناول البندين المدرجين حاليا في جدول الأعمال: "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية" (البند 4 من جدول الأعمال)؛ و "إعداد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (البند 5 من جدول الأعمال). وانتخبت الهيئة كورت ديفيس (جامايكا) رئيسا للفريق العامل الأول، المعني بالبند 4 من جدول الأعمال، وسيلفيا بالاج (هنغاريا) رئيسة للفريق العامل الثاني، المعني بالبند 5 من جدول الأعمال. واعتمدت الهيئة التقارير الإجرائية للهيئة وأجهزتها الفرعية، على النحو الوارد في تقرير الهيئة لعام 2022 (A/76/42). وعقد الفريق العامل الأول 10 اجتماعات، تبادلت فيها الدول الأعضاء الآراء وقدمت مقترحات بشأن ورقة الرئيس غير الرسمية لعام 2018، والورقة غير الرسمية التي عُممت في 8 نيسان/أبريل، والورقات غير الرسمية المنقحة التي عُممت في 12 و 14 و 18 نيسان/أبريل. وبعد مناقشات أجراها الفريق، قرر الرئيس إصدار ورقة الرئيس المؤرخة 21 نيسان/أبريل على مسؤوليته الخاصة وأرفق بورقته تجميعا للمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات الفريق العامل. واتفق الفريق العامل على مواصلة مناقشته لورقة الرئيس خلال الدورة الموضوعية لعام 2023، عند انتهاء الدورة الحالية للهيئة؛

(د) قرر مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام 2022 إنشاء هيئات فرعية تعنى ببنود جدول أعماله، وفقاً للمادة 23 من نظامه الداخلي. واجتمعت الهيئة الفرعية 1 بتنسيق من السيد لزهر سوالم، سفير الجزائر، لمناقشة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وتولى سفير إسبانيا، إغناسيو سانشيز دي ليرين غارسيا – أوفييس، تنسيق الهيئة الفرعية 2 التي ناقشت منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. وناقشت الهيئة الفرعية 3 منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بتنسيق من فرانك تريسلر زامورانو، سفير شيلي. وفي 7 حزيران/يونيه، كان المؤتمر قد استضاف 46 متكلما رفيع المستوى خلال جزئه الرفيع المستوى؛

(هـ) واصلت الدولتان الحائزتان لأكبر ترسانات من الأسلحة النووية تنفيذ التخفيضات المتفق عليها في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وحسب معلومات مقدّمة من الطرفين، استوفى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي شروط الحدود الرئيسية على الأسلحة الاستراتيجية المنصوص عليها في المعاهدة. وفي 1 أيلول/سبتمبر، ووفقا للبيانات المقدّمة من الطرفين عن مجموع ما في حوزتهما من أسلحة هجومية استراتيجية، كان بحوزة الاتحاد الروسي 527 قذيفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف

التسيارية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة و 458 1 رأساً من الرؤوس الحربية المركبة على هذه المنظومات، وجميعها منشـــور؛ وكان بحوزة الولايات المتحدة 665 قذيفة من القذائف التســـيارية العابرة للقارات والقذائف التســيارية التي تطلق من الغواصـــات وقاذفات القنابل الثقيلة و 389 1 رأســاً من الرؤوس الحربية المركبة على هذه المنظومات، وجميعها منشور. وستظل المعاهدة سارية حتى 4 شباط/فبراير 2026 ما لم يحل محلها قبل ذلك اتفاق لاحق بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

7 - وإضـافةً إلى الجهود التي نوقشت أعلاه، يجري تنفيذ المبادرات المتعددة الأطراف التالية التي يمكن أن تسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية:

(أ) في 11 آذار/مارس، وبســـبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتخذت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية قرارا يؤكد على عقد المؤتمر الاسـتعراضـي لعام 2020 في الفترة من 1 إلى 26 آب/أغسطس 2022. وكان من المقرر أصـلاً عقد المؤتمر الاستعراضـي في الفترة من 27 نيســان/أبريل إلى 22 أيار/مايو 2020 ولكنه أرجئ أربع مرات بســبب الجائحة. وأثناء فترة التوقف بسبب التأجيل، أجرى الرئيس المعيّن للمؤتمر الاستعراضـي عددا من المشاورات غير الرسمية بشأن مسائل موضـوعية وإجرائية مع الدول الأطراف. وبالتعاون مع المنظمات الشـريكة، عقد مكتب شـؤون نزع السـلاح سلسـلة من الحلقات الدراسـية الشـبكية بشـأن مواضـيع ذات صـلة بالمعاهدة ومؤتمرها الاسـتعراضـي. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2022، تم الانتهاء من تنفيذ المشـــروع الممول من الاتحاد الأوروبي عملا بقرار مجلس أوروبا 2019/615 (CFSP) المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 بشأن دعم الاتحاد الأوروبي للأنشطة المؤدية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لعام 2020؛

(ب) دخلت معاهدة حظر الأسـلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، بعد إيداع الصـك الخمسين للتصـديق على المعاهدة أو الانضـمام إليها لدى الأمين العام، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعقد الاجتمـاع الأول للـدول الأطراف في المعـاهـدة في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022 في فيينا. وفي 21 حزيران/ يونيه، كانت 86 دولة قد وقعت على المعاهدة، وصـــدقت عليها 62 دولة، وانضمت إليها 3 دول؛

(ج) خلال المؤتمر الثاني عشـر المعني بتسـهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية، الذي عُقد افتراضـيا يومي 23 و 24 أيلول/سـبتمبر 2021، اعتمد وزراء الخارجية وممثلون آخرون رفيعو المســـتوى للدول إعلانا ختاميا وتدابير لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشـــامل للتجارب النووية. وفي البيان، أكدوا مجددا الأهمية الحيوية والطابع الملح لبدء نفاذ المعاهدة وحثوا الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، والتي يُعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة، على التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير؛

(د) عُقدت الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشـاء منطقة خالية من الأسـلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد تأجيلها بسبب الجائحة (المقرر A/CONF.236/DEC.5). وخلال الدورة، اعتمدت الدول المشـاركة النظام الداخلي للمؤتمر وعقدت مناقشـة مواضـيعية لمناقشـة بعض المسـائل الأسـاسـية المتصـلة بالتفاوض على صـك ملزم قانوناً بشـأن إنشـاء منطقة خالية من الأسـلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 546/73. كما قرر المؤتمر

إنشاء لجنة عاملة لمواصلة المداولات الموضوعية خلال الفترة الفاصلة بين الدورات السنوية للمؤتمر (المقرر A/CONF.236/2021/DEC.3). وعقدت اللجنة العاملة اجتماعها الافتتاحي في 24 آذار/مارس 2022 لمناقشة المسائل التنظيمية. واتفقت الدول المشاركة على عقد اجتماعين آخرين للجنة العاملة في عام 2022، في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر؛

(هـ) عُقدت الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك، في جملة أمور، مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين، في جنيف في الفترة من 21 إلى 25 شباط/فبراير. أما دورات الفريق المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 50/74، فقد أرجئت بسبب الجائحة. وفي مقررها 515/76 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2021، قررت الجمعية أن تطلب إلى الأمين العام أن يعقد دورتين إضافيتين في جنيف في عام 2023 لتعويض دورتي عام 2021 المقررتين اللتين كان لا بد من تأجيلهما بسبب القيود المفروضة على السفر من جراء جائحة كوفيد-19، لما مجموعه أسبوعان في عام 2022 وأسبوعان في عام 2023، وكذلك اجتماع استشاري غير رسمي إضافي يعقد بين الدورات في نيويورك في عام 2023 لتعويض الاجتماع المقرر عقده في عام 2021 الذي كان لا بد من تأجيله بسبب القيود المفروضة على السفر من جراء جائحة كوفيد-19، لما مجموعه اجتماعان، أحدهما في عام 2022، والآخر في عام 2023. كما قررت أن تدعو الأمين العام إلى أن يحيل تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى الجمعية في دورتها الثامنة والسبعين، وإلى مؤتمر نزع السلاح.

8 - ورغم إحراز بعض التقدم صوب تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والسعي إلى إطلاق مبادرات جديدة لدعم هذه الأهداف، لا تزال تواجَه نكسات ولا يزال الشعور بنفاد الصبر يتنامى مع تباطؤ وتيرة التقدم. وفي هذا السياق، يُخص بالذكر ما يلي:

(أ) على الرغم من المناقشات الموضوعية التي جرت خلال دورة عام 2022، فإن مؤتمر نزع السلاح لم يستأنف المفاوضات؛

(ب) لئن كانت الجهود المبذولة لخفض المخزونات الحالية تحظى بالتقدير، فإن العدد الكلي المقدر للأسلحة النووية، المنشورة وغير المنشورة، لا يزال يزيد عن 10 000 سلاح. وعلاوة على ذلك، تواصل الدول الاعتماد على الأسلحة النووية في سياساتها الدفاعية والأمنية، وتنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية برامج ترمي إلى تحديث أسلحتها ونظم إيصالها والبنى التحتية ذات الصلة بها؛

(ج) في عام 2021، لم يحرز أي تقدم آخر سواء في المحادثات بين الكوريتين أو في المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وواصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبار أنواع مختلفة من القذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، فضلا عن قذائف أخرى، بما في ذلك ما أطلقت عليه اسم "سلاح فوق صوتي". وخلال الجلسة العامة الرابعة للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري، المعقودة في الفترة من 27 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، أقر الأمين العام للحزب، كيم جونغ أون، بتطوير منظومات أسلحة، بما في ذلك أنواع مختلفة من القذائف، معتبرا ذلك من الإنجازات الهامة المحققة في عام 2021.

9 - وفي إطار تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، اقترح الأمين العام وضع خطة جديدة للسلام من شأنها، على سبيل الأولوية، تحديث رؤية نزع السلاح لضمان الأمن البشري والوطني والجماعي، بوسائل

منها توفير دعم أوسع لعدم الانتشار وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد تكون خطة السلام الجديدة فرصة لإرساء التزامات أقوى بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وتحديد إطار زمني لإزالتها.

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 أيار/مايو 2022]

القرار 53/76

يتناول هذا القرار موضوع "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، وذلك امتثالاً للقرار 75/49 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1994. وقد اقترحت هذا القرار 28 دولة. وانضمت كمبوديا إلى أربع معاهدات تتصل بهذا القرار، وهي:

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: ترد المحتويات حسبما جاء في الفرع 1-ألف أعلاه.
- معاهدة حظر الأسلحة النووية: ترد المحتويات حسبما جاء في الفرع 1-باء أعلاه.
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: فُتح باب التوقيع على هذه المعاهدة في 24 سبتمبر/أيلول 1996 في مدينة نيويورك، إذ وقعت عليها 185 دولة وصدقت عليها 172 دولة عضو. أما كمبوديا، فقد قامت بما يلي:
  - وقعت عليها في 26 أيلول/سبتمبر 1996 في مدينة نيويورك؛
  - صدقت عليها في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 في مدينة نيويورك؛
  - قدمت مساهمة سنوية إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
  - أرسلت وفود للمشاركة في الاجتماعات والبرامج التدريبية لبناء القدرات والمؤتمرات التي تنظمها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك): تضم هذه المعاهدة 10 دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفُتح باب التوقيع عليها في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995 في بانكوك، تايلاند. وصدقت مملكة كمبوديا على هذه المعاهدة في 27 آذار/مارس 1997 في بانكوك، تايلاند.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[10 أيار/مايو 2022]

تؤكد كوبا من جديد أهمية الاستنتاج الذي خلصت إليه محكمة العدل الدولية بشأن الالتزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام تلك المفاوضات بنجاح.

ونرحب ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في 22 كانون الثاني/يناير 2021. فمع بدء نفاذ المعاهدة، أثبت المجتمع الدولي بوضوح أن الأسلحة النووية ليست غير إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً فحسب، بل هي أيضا غير قانونية.

ويبرز هذا الصك الطابع غير القانوني لهذه الأسلحة، ويرسي قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي تحظر هذه الأسلحة في جميع الظروف ويوفر إطارًا متينا وملزمًا قانونًا لتدمير هذه الأسلحة وإزالتها تماما بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

وإن إرساء حظر الأسلحة النووية كقاعدة من قواعد القانون الدولي يمثل خطوة أساسية نحو إزالة هذه الأسلحة تماما وبطريقة لا رجعة فيها. ومن خلال حظر الأسلحة النووية، تكون المعاهدة قد سدت الفراغ القانوني الذي كان قائما في غياب حظر مماثل لما تنص عليه اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1992 واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972.

ومن دواعي فخر كوبا أنها وقعت على المعاهدة منذ 20 أيلول/سبتمبر 2017، وهو اليوم الذي فُتح فيه باب التوقيع عليها في مقر الأمم المتحدة. كما أن كوبا تفتخر بأنها خامس بلد يصدق على المعاهدة. وقد شاركنا بنشاط في العملية التحضيرية للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقده في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022 في فيينا.

ونحن ملتزمون بتحقيق عالمية هذا الصك وببذل الجهود الرامية إلى إرسائه كجزء من الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ومما يؤسف له أن بعد مرور أكثر من 25 عامًا على إعلان محكمة العدل الدولية، في فتواها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، أن استخدام الأسلحة النووية غير مشروع، لم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية سوى تقدم ضئيل للغاية نحو إزالة ترساناتها بشكل تام.

بل على العكس من ذلك، لا يزال الردع النووي يشكل عنصراً أساسياً في العقائد الدفاعية والأمنية العسكرية لبعض الدول، التي تنظر حتى في إمكانية استخدام الأسلحة النووية للرد على ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية.

وإن المناقشات المتعلقة بالحد من المخاطر النووية والخطوات الوسيطة المتخذة تحقيقا لذلك ينبغي ألا تصرف انتباهنا عن هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وتعارض كوبا وستواصل معارضة محاولات جعل نزع السلاح النووي مشروطا أو إضفاء الشرعية على الوضع الراهن.

ومن المقلق والمخزي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المحمية بموجب ما يسمى بالمظلة النووية تواصل انتهاك التزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وإن تعزيز وتحديث الترسانات النووية يعتبران من الإجراءات غير المقبولة التي تتنافى مع هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية.

وقد شاركت كوبا بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف الرئيسية التي تتناول هذا الموضوع، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له.

وقامت كوبا، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، بدعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه. ولن تتوانى عن مواصلة الدعوة إلى القيام بذلك.

وفي الوقت الذي تسود فيه السياسات الانفرادية والتدخلية، تؤكد كوبا من جديد دعمها الكامل لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقع عليه رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال مؤتمر القمة الثاني الذي عقدوه في هافانا في عام 2014.

ونؤكد من جديد دفاعنا عن حق جميع الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، دون تمييز، مع مراعاة مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. ونؤكد من جديد إرادتنا السياسية لتعزيز وتوطيد تعددية الأطراف والامتثال للمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وإننا نتمسك بموقفنا المبدئي ومفاده أن الضمان الفعال الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها تماما، بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، ضمن إطار زمني محدد بوضوح.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2022]

تقدم المكسيك هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 53/76 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، الذي تطلب فيه إلى الدول الأعضاء أن تحيط الأمين العام علما بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير تنفيذا لهذا القرار وتحقيقا لنزع السلاح النووي.

وتشدد المكسيك على أنه مع بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير 2021، أرسيت قاعدة من قواعد القانون الدولي تحظر صراحة تطوير الأسلحة النووية وتصنيعها واستخدامها. فهذه الأسلحة، بالإضافة إلى كونها غير قانونية، هي في جوهرها غير أخلاقية.

وتشير المكسيك إلى أنه بعد مرور 55 عامًا على فتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، تمثل هذه المعاهدة الصك الذي أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان على هذا الكوكب. وفي هذا الصدد، تود المكسيك أن تؤكد أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت، كمنطقة، رائدة في إرساء حظر الأسلحة النووية في القانون الدولي، وكذلك فيما يتعلق بالالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتولي المكسيك اهتماما خاصا للمناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتشارك بنشاط وبشكل هادف في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية التي تجري فيها المفاوضات والمناقشات بشأن هذا الموضوع، وتعيد التأكيد على أن الأسلحة النووية غير قانونية. وستشارك المكسيك في المؤتمر العاشر

للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وفي الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقدهما في حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2022، على التوالي.

وخلال المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، ستسعى المكسيك إلى إبرام اتفاقات ذات مغزى حتى لا تكتفي الدول الحائزة للأسلحة النووية مرة أخرى بإعادة تأكيد صلاحية المادة السادسة من المعاهدة، بل كي تمتثل لالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. وكما ذكرت محكمة العدل الدولية في فتواها لعام 1996، "ثمة التزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام تلك المفاوضات بنجاح". وخلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ستشدد المكسيك أيضا على ضرورة الإعراب من جديد عن قلقها إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والإشارة إلى أن استخدامها يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وفقا لفتوى المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد المكسيك مجددا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تتماشى مع الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وأنها تكمل تلك المعاهدة وتسهم في تنفيذها الفعال.

وقد شاركت المكسيك في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له في 28 أيلول/سبتمبر 2021. وفي تلك المناسبة، دعت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتحقيقا لهذه الغاية، إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسما لإزالة الأسلحة النووية.

وفي إطار جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ما فتئت المكسيك تقترح منذ عام 2009 تعديلاً بشأن استخدام الأسلحة النووية خلال نزاع مسلح دولي كي يوصف بأنه جريمة حرب.

وختاما، خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، كانت المكسيك، بصفتها الوطنية وبدعم من دول أخرى، أحد المشاركين في صياغة القرارات التالية المتعلقة بقضايا نزع السلاح النووي التي اعتمدتها اللجنة الأولى أو أحدَ مقدمي مشاريعها الرئيسيين:

(أ) القرار 30/76: العواقب الإنسانية للأسلحة النووية؛

(ب) القرار 34/76: معاهدة حظر الأسلحة النووية؛

(ج) القرار 49/76: نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛

(د) القرار 25/76: الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛

(هـ) القرار 66/76: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.